



The impact of some economic variables on the trade balance*

Research: Dina Abdul Razzaq Jassim Al-Rubaie⁽¹⁾, Prof. Dr. Saad

Mahmoud Al-Kawaz⁽²⁾

University of Mosul - College of Management and Economics⁽¹⁾⁽²⁾

(1) dina.22bap17@student.uomosl.edu.iq (2) saad_mahmood@uomosul.edu.iq

Key words:

Exchange rate, trade balance, foreign trade, Maghreb countries.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 19 Sep. 2024

Accepted | 20 Oct. 2024

Available online | 30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Dina Abdul Razzaq Jassim Al-Rubaie
University of Mosul

Abstract:

The research aims to identify the study and analysis of the impact of exchange rate behavior on the trade balance of Iraq and a sample of selected Arab countries from an econometric perspective. The research hypothesis is that devaluing the currency in the long run can improve the trade balance by increasing exports and reducing imports. Therefore, the research hypotheses state that the long-term devaluation of the Iraqi dinar will lead to an increase in exports and currency prices for the selected Arab countries and a decrease in imports. The descriptive analytical method was relied upon in the theoretical and analytical aspects of the study. In addition to the quantitative analytical method in the standard experimental aspect to analyze the estimation results of the standard model used in the study. The study concluded with a discussion of the standard results for Iraq and the selected sample countries. The research reached a set of conclusions, the most important of which are: that reducing the value of the national currency is the liberalization of trade, some restrictions imposed on imports, in addition to limiting unavailable imports. The research reached proposals, the most important of which are: the economy should witness a kind of monetary stability and work to reduce the gap between the parallel price and the official exchange rate, because this procedure may work to enhance confidence in banking transactions in the Iraqi economy and the selected countries, attract the currency within the banks and reduce the currency in circulation.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الميزان التجاري*

الباحثة: دينا عبدالرزاق جاسم الربيعي
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
dina.22bap17@student.uomosul.edu.iq

أ.د. سعد محمود الكوازي
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
saad_mahmood@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على دراسة وتحليل تأثير سلوك سعر الصرف على الميزان التجاري للعراق وعينة من الدول العربية المختارة من منظور الاقتصاد القياسي، وتتجسد فرضية البحث ان تخفيض قيمة العملة على المدى الطويل يمكن ان يحسن الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، لذلك فان فرضيات البحث تنص على أن التخفيض طويل الامد في سعر صرف الدينار العراقي سيؤدي إلى زيادة الصادرات واسعار العملات للدول العربية المختارة وانخفاض الاستيرادات، وتم الاعتماد على الاسلوب التحليلي الوصفي في الجانب النظري والتحليلي للدراسة. فضلا عن الاسلوب التحليلي الكمي في الجانب التجريبي القياسي لتحليل نتائج التقدير للنموذج القياسي المستخدم في الدراسة، واختتمت الدراسة بمناقشة النتائج القياسية الخاصة بالعراق ودول العينة المختارة. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: أن تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة بعض القيود المفروضة على الاستيرادات، بالإضافة الى الحد من الاستيرادات الغير متاحة، وتوصل البحث إلى مقترحات أهمها: ينبغي ان يشهد الاقتصاد نوعاً من الاستقرار النقدي والعمل على تقليل الفجوة بين السعر الموازي والسعر الرسمي لسعر الصرف، لأن هذا الاجراء قد يعمل على تعزيز الثقة بالتعاملات المصرفية في الاقتصاد العراقي والدول المختارة، وجذب العملة داخل المصارف وتقليص العملة في التداول.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، التجارة الخارجية، دول المغرب العربي.

المقدمة:

تعد النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام اذا كانت عملة وطنية داخل البلد. أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصادات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة استلزم وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل باقي العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف. إذ يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية المهمة لما له من دور مهم في اقتصادات الدول، فليس هناك اقتصاد يعيش بمعزل عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملة. ويعد سعر الصرف المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من حيث العلاقة بين الصادرات والواردات، كما يعد سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الخارجية، وفي الوقت نفسه يؤدي دوراً مهماً في القدرة التنافسية لاقتصاد البلد، فضلاً عن أنه بإمكان عد سعر الصرف مؤشراً مهماً ومتغيراً أساسياً له دور كبير في رخاء البلد، وعليه فإن دراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لها أهمية كبيرة.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

منهجية البحث:

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان العلاقة بين سعر الصرف الميزان التجاري في العراق والدول العربية المختارة.

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة دراسة وتحليل تأثير سلوك سعر الصرف على الميزان التجاري للعراق وعينة الدول العربية المختارة من منظور النظرية الاقتصادية
- تحليل نتائج التقدير القياسي لاثـر سعر الصرف ومتغيرات أخرى على الميزان التجاري للعراق والدول العربية المختارة لمدة الدراسة.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الإجاب عن التساؤلات التالية:

- لتخفيض أسعار صرف الدينار العراقي و عملات الدول المختارة على الميزان التجاري أثـراً إيجابية.
- ما الآليات المستخدمة في معالجة تغيرات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري فضلاً عن اخذ ذلك على عينة الدول العربية النفطية وغير النفطية (العراق، الجزائر، مصر، تونس)

رابعاً: فرضية البحث

تكمن فرضية البحث من خلال الاتي:

- سيؤدي التخفيض طويل الأمد في سعر صرف الدينار العراقي وأسعار العملات للدول العربية المختارة الى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات، بما في ذلك تحسين الميزان التجاري، مما يعني أن هناك علاقة عكسية طويلة الأمد .
- يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية ان تتجاوز على الاختلال في الميزان التجاري لهم دون اللجوء إلى الإجراءات والسياسات التكميلية.
- ان هناك اثـراً لتغيرات اسعار الصرف في العراق والدول العربية المختارة على الميزان التجاري لتلك الدول.

خامساً: منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي في الجانب النظري والاسلوب (القياسي) الكمي في الجانب العملي.

سادساً: حدود البحث

تشمل الحدود الزمانية والمكانية للبحث وهي كالآتي:

- 1- الحدود الزمانية بالنسبة للبعد الزمني فأن الدراسة سوف يأخذ المدة الزمنية (2000-2022).
- 2- الحدود المكانية تتضمن حدود الدراسة المكاتبـة في عينة الدول العربية وهي (الجزائر ومصر وتونس) والعراق.

سابعاً: هيكلية البحث

تضمنت الدراسة أربعة محاور الأول منها شمل منهجية الدراسة والدراسات السابقة، أما الثاني فقد غطى الاطار النظري للدراسة ، أما المحور الثالث فتضمن الاطار العملي للدراسة، أما المحور الأخير فشمل على عدة من الاستنتاجات والمقترحات.

ثامناً: بعض الدراسات سابقة

- 1- دراسة مانع، (علي فارس، سنة 2017)، الموسومة (تحليل اثر التغير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015))، والتي هدفت الى بيان اثر تغير اسعار صرف الدولار ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية في العراق للمدة (2005-2015)، وتوصلت من خلال الجانب التحليلي الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف للدولار والتجارة الخارجية، وظهرت نتائج الاختبار الاحصائي بيرسون أن الاشارة بين سعر الصرف الرسمي والتجارة الخارجية في العراق سالبة، مما يدل على علاقة ارتباط عكسية، كما ان قوة الارتباط شكلت (-0.717) وهو ارتباط عالي ومعنوي وبينت نتائج التحليل القياسي ان زيادة سعر الصرف الاسمي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العوامل الاخرى على حالها سوف يساهم في تخفيض التجارة الخارجية بمقدار (3.73) مليون دولار وان ارتفاع سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى فإنه يساهم في تخفيض حجم التجارة الخارجية بمقدار (0.003) مليون دولار، ووضحت الدراسة في ما يخص الصادرات بضرورة ايجاد بديل للصادرات النفطية وتنويع مصادر الناتج عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية وانشاء ركائز اقتصادية حقيقية مكونة من قاعدة انتاجية ومالية متنوعة تساهم في ايجاد مصادر متنوعة للدخل الى جانب النفط، اما الاستيرادات فينبغي العمل على تخفيضها، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وتخفيض القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعمل اصلاح جذري للقطاع المصرفي العراقي حتى يجد المستثمر الاجنبي بيئة مصرفية تعمل المقاييس نفسها.
- 2- دراسة، عبد الناصر وسيرين سنة 2019، الموسومة (انعكاسات تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر) التي هدفت الى بيان اثر تقلبات سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري، ومن خلال هذه الدراسة التي تتمثل في انعكاسات تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر، توصلت الى ان تقلبات اسعار الصرف للدينار الجزائري واسعار البترول لهما تأثير معنوي في تحسين وضع الميزان التجاري، وان الفائض الموجود في الميزان التجاري في العقود الماضية جاء بسبب تحسن اسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن ان يعود العجز في الميزان التجاري لمجرد تراجع اسعار المحروقات، كما تبين من خلال الاحصائيات التي تتعلق بتطور سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر وكذلك النموذج الخطي البسيط الذي يربط بين سعر الصرف والميزان التجاري فيها، اذ بينت أنه في حالة تخفيض قيمة العملة فان ذلك يعني انخفاض سعر السلعة للدولة الأجنبية، مما يؤدي الى زيادة قيمة الصادرات التي تؤثر ايجابياً في وضع الميزان التجاري، وفي حالة الحالة العكسية يؤدي الى التأثير سلباً في وضع الميزان التجاري.
- 3- دراسة (Mmeiesis, et al., 2019) الموسومة بعنوان (تأثير سعر الصرف على تقلب الصادرات في فيتنام)، هدفت الدراسة الى البحث بشكل تجريبي في تأثير سعر الصرف على صادرات الملابس في جنوب افريقيا في الربع الاول لسنة 1994 وحتى

الربع الرابع لسنة 2017. مستخدماً بيانات سلسلة زمنية وتم استخدام تحليل التكمال المشترك، جذر الوحدة، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه وأوضحت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين متغيري الدراسة على المدى الطويل كما أوصت الدراسة بأن يكون نظام سعر الصرف الثابت هو المتبع في جنوب إفريقيا.

4- دراسة (Aboobucker, kalideen, and Abdul jawahir, 2021) الموسومة بعنوان (العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري) هدفت الدراسة الى اختبار شرط مارشال ليرنر او ظاهرة J-Curve من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي اوقات الابطاء الموزعة (ARD) لتحديد علاقات الأجل الطويل، واستخدام نموذج الخطأ Error correction Model (ECM) لتحديد علاقات الأجل القصير باستخدام بيانات عن المدة (1977-2019)، وأشارت نتائج الدراسة الى وجود شرط مارشال ليرنر في سريلانكا.

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي لسعر الصرف الأجنبي

يحتل سعر الصرف مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي، بسبب الآثار التي يتركها تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري، ويعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم، فهو يمثل حلقة وصل بين اسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، ويمكن عده من اهم الاسعار المستخدمة للسياسة الاقتصادية اذ يمكن من خلال تحسين القدرة التنافسية للدولة. كما يتم تحديد الاسعار النسبية لعملات العالم في سوق الصرف الأجنبي، وتحديد العملات يكون ضروريا للمعاملات الدولية في السلع والخدمات والاصول المالية، وغالبا ما ينظر الى العملات الأجنبية كقوة اصول في حد ذاتها. (Chaboud & others, 2023:2)

1-1-1: مفهوم سعر الصرف

ويعد مفهوم سعر الصرف من المفاهيم المهمة في العالم الاقتصادي والمالي لما للقيمة الحقيقية للعملة من اثر في اغلب العمليات الاقتصادية والمالية سواء المحلية منها ام الدولية (56: 2018, Yara)، وقام الاقتصادي جيمس انجرام بتعريف سعر الصرف الاجنبي بأنه القاموس المتكون من كلمة واحدة، التي تترجم من خلالها جميع الاسعار من لغة اجنبية الى لغة محلية (18: 2023, Abdullah)

إن مفهوم سعر الصرف يمثل أداة لتسهيل المبادلات الدولية المختلفة وطرق تسويتها، لذا فإن سعر الصرف يُعد أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصادات العالم عن طريق التكاليف والاسعار الدولية من أجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها، واستنادا لما سبق يمكن القول أن سعر الصرف يمثل حلقة الوصل للعلاقات الاقتصادية الدولية (216, 2022, Sobhi & Awad). ويعرف سعر الصرف بأنه ذلك السعر الذي يمكن مبادلاته بعملة بلد ما بعدد من العملات المحلية للبلد المعني خلال مدة زمنية معينة. (70: 2023, Taha and Abdullah &) وكما يمكننا تعريف تقلبات الصرف بأنها تلك المخاطر التي تصاحب التحركات غير المتوقعة في سعر الصرف، لذلك يكون التقلب في أسعار الصرف مصدرا للمخاطر، وبالتالي يشكل تأثيراً على حجم التجارة الدولية ومنها على ميزان المدفوعات، ويعد الميزان التجاري هو مؤشر يقاس به الفرق ما بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات للسلع والخدمات في البلد وبعد أحد مكونات لميزان المدفوعات (Saud, 2023: 48-49)

ويعرف سعر الصرف بأنه تبادل العملة المحلية المتداولة بعملة أجنبية لتسهيل التعاملات والتجارية الدولية.

1-2: انواع سعر الصرف

هناك عدة انواع لسعر الصرف، يمكن عرضها كالآتي:

اولا: سعر الصرف الاسمي

يتم تبادل العملات او عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية؛ ما ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. (Boukta, 2018, 9)

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويُعد مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً في القدرة التنافسية المحلية ومن ناحية أخرى فان الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للدولة (Kitan, 2016: 8).

ثالثا: سعر الصرف المعدل

هو السعر الذي يرتبط بواقع ميزان المدفوعات، فهو مرتبط بالصادات والواردات ويمكن صياغته بالطريقة الآتية:

$$ERa = F(1 + \frac{M - X}{X})$$

إذ:

ERa: سعر الصرف المعدل

F: سعر الصرف الجاري

X: قيمة الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية

M: قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية (Taha, 2017: 18-19)

رابعا: سعر الصرف الفعلي

يعرف بأنه المتوسط المرجح الأسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول التي تمثل أكبر شركاء في التبادل التجاري، على أن يتم تحديد الأوزان النسبية بحسب الأبرزية النسبية لكل دولة في هيكل تجارتها (سيد عابد، 2010، 314).

1-3: نظم سعر الصرف

ويتخذ النظام النقدي لاية دولة احد الاشكال الآتية:

اولا: نظام سعر الصرف الثابت

ويمثل النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كاليورو، الدولار، الين الياباني...) إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة الى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتم تحديد سعر صرف بموجب امر مرسوم اداري صادر عن الحكومة أو السلطات النقدية مثل البنوك المركزية (Central bank of Nigeria, 2021, 1) ولهذا النظام ايجابيات من حيث التحكم الجيد في المبادلات الدولية ومعدل الصرف الثابت بهامش تغير محدود يؤدي الى معرفة إيرادات الصادرات وتكاليف الواردات، فضلا عن التحكم الجيد في المتغيرات الأساسية للاقتصاد، فإدارة السلطات النقدية في حماية نظام الصرف الثابت تتيح للدول فرصة تسيير جيد لهذه المتغيرات (الاسعار والعجز في الميزانيات، الخ)

يعاني نظام الصرف الثابت مثل غيره من الانظمة من عدة سلبيات اهمها ان في نظام الصرف الثابت المضاربة عمليا هي بدون اي خطر اذا كان اي تغير في القيمة ممكن احتماله، فهجمات المضاربة ضد العملات القابلة للتخفيض تؤدي الى عدم استقرار سوق الصرف، فالمضارب الذي يهاجم العملة هو في وضعية مريحة اذا كانت هذه التعديلات يمكن معرفتها مسبقا وبالتالي يحقق ارباحاً مهمة اما اذا قاومت هذه العملة ولم تقبل هذا التعديل فلا يتحمل الا تكلفة الصفقة فقط. (Yaqoub & Darwish, 2013: 25).

ثانياً: نظام الصرف الوسيط:

أكد ويليامسون سنة 1988، ورينهارت سنة 2000 أن انظمة الصرف تقع ما بين انظمة الصرف الثابتة وانظمة الصرف المرنة، واطلق عليها اسم الانظمة الوسيطة والتي عُدت انظمة صرف تعطي فرصاً معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة واخرى مرنة.

وبعد ان اصبحت فرضية الخيارين النقضيين متقدمة تاريخياً أصبحت عندها النظم الوسيطة هي النظم الأكثر تداولاً وهي تضم المناطق المستهدفة، واسعار الصرف المتحركة، والربط بسلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيما بينها ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف اعضائه بانهم يتبعون نظاماً تقع في مكان ما بين التعويم الحر والربط الجامد ومحاولة الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلاً مثل تصنيفات فرانكل 2008. (Karmish & Maarouf, 2017, 21)

ثالثاً: نظام الصرف المدار (الرقابة على الصرف)

ان التحكم في النقد الاجنبي تضع السلطات النقدية قيوداً على معاملات الصرف الاجنبي، وبموجب هذا النظام يكون الاستيراد والتصدير فضلاً عن ذلك فان تغيير العملات الى عملات ثانية لا يعتمد بشكل صارم على القواعد والشروط التي توجبها السلطات النقدية في غضون الاثر على الطلب والعرض على العملات الاجنبية للحفاظ على استقرار سعر الصرف (Al-Jumaili & Al-Maamouri, 2022, 113).

1-5: العوامل المؤثرة في اسعار الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من اهمها:

1. ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين بلدان العالم والتي يعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ومن بين العوامل المؤثرة في سعر الصرف اذ يتجلى تأثير ميزان المدفوعات على سعر الصرف من خلال حالتها الفائض والعجز في الميزان فعندما يكون في حالة فائض يكون الطلب على العملة المحلية اكبر من الطلب على العملة الاجنبية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية لذا فان العلاقة تكون طردية اما اذا كان الميزان في حالة عجز يكون الطلب على العملة الاجنبية اكثر من الطلب على العملة المحلية مما يعني ان قيمة العملة تنخفض حين يكون العجز مستمراً في ميزان المدفوعات وبسبب زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي الى خفض قيمة العملة المحلية. (صبحي وعواد، 2023، 339)

ويعكس ميزان المدفوعات قوى طلب وعرض العملات الاجنبية، وأيضاً يوضح أثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة على هيكل التجارة الخارجية عن طريق حجم سلع التبادل وأنواعها، الشيء الذي يعمل على معرفة ومتابعة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج السياسة الاقتصادية (Farhi, 2024: 763-764).

2. عرض النقد:

يعد احد العوامل المهمة التي تؤثر على سعر الصرف اذ ان الزيادة الحادة عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد يؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة مستوى الاسعار المحلية الامر الذي يجعل سلع البلد اقل قدرة تنافسية وبالتالي زيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات وهو مما يعكس سلبا على انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاخرى.

3. تغيرات اسعار الفائدة:

تؤثر اسعار الفائدة في اسعار الصرف وبشكل غير مباشر فانخفاض في اسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال بهدف استثمارها فيتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار مما يؤدي الى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى، وينتج عن ذلك انكسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي الى نتائج عكسية تقلل من الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى. (Makhish, 2019: 11)

4. معدل التضخم:

إن حركة رأس المال الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية العالمية تؤكد على ان السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام اسعار الصرف الثابتة، وهذا ما يطلق عليه استحالة الثالوث المقدس فالارتباط بين معالجة التضخم واسعار الصرف العائمة ادى ببعض الاقتصاديين الى القول بان واحد من تكاليف معالجة التضخم هو زيادة تقلبات اسعار الصرف فمتغيرات مثل التضخم والنمو قد تؤثران على سعر الصرف فاسعار الصرف الحقيقية لا تعود الى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم تعمل بازدياد، تمثل هذه النسبة عامل مهم ومؤثر في سعر الصرف، إذ إن أي بلد يتعرض إلى التضخم فإن صادراته إلى البلدان الأخرى سوف تنخفض ومن ثم سينخفض الطلب على عملته ولا بد أن هذا الطلب سيزيد من استيراداته بسبب ظروف التضخم التي يعاني منها، ومن ثم سيزداد العرض على عملته (Wali & Kazim, 2020: 114)

5. الميزان التجاري:

تؤثر الصادرات والاستيرادات على سعر الصرف وذلك من خلال التغيرات في قيمة الصادرات والواردات ففي حالة زيادة الصادرات فانها تؤدي الى رفع قيمة العملة اما في حالة انخفاضها فلا تؤثر بالزيادة في قيمة العملة اي ان العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة العملة تكون عكسية ومن ناحية اخرى في حالة انخفاض الواردات فانها تقلل من قيمة العملة ولكن في معظم الحالات عندما تزيد الصادرات تنخفض الواردات والعكس صحيح.

المحور الثاني: الجانب النظري للميزان التجاري

مفهوم الميزان التجاري:

يستخدم علم الاقتصاد هذه الفكرة لحساب الفرق بين قيمة واردات وصادرات دولة ما خلال فترة زمنية معينة. يساعد الميزان التجاري للدولة، الذي يشكل أحد مكونات ميزانيتها الإجمالية، في تحديد ما إذا كانت تعاني من عجز تجاري أم فائض (olugbenga, 2020, 2) تعريف الميزان التجاري هو إحصائية توضح الفائض أو العجز التجاري للدولة، أو ما إذا كانت صادراتها تفوق وارداتها من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي للدولة. وهو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات ويصف جميع العناصر الملموسة المرتبطة بتدفق السلع والخدمات من واردات وصادرات الدولة من بقية العالم خلال فترة زمنية معينة. وهو يسلط الضوء على المواد

الخام والمنتجات المكتملة والوسيط والوسيط التي يمكن رؤيتها وتتبعها عبر الحدود. وبالتالي، يشير إلى جميع السلع الملموسة المرتبطة بتدفق السلع إلى داخل وخارج دولة ما خلال فترة زمنية محددة مسبقاً. ولأن هذه الإجراءات مادية وتمر عبر الجمارك، يشار إليها بالعمليات المرئية. ويرتبط مستوى تطور النظام الجمركي وجميع المعدات الجمركية الفنية بدقة التسجيل. ويشار إليها أيضاً باسم الفرق بين قيمة صادرات دولة ما خلال فترة زمنية معينة وقيمة وارداتها، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي يردع عمليات التهريب. ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون هناك ميزان تجاري إيجابي أو سلبي. إذا كان الميزان موجباً، فهذا يشير إلى أن الدولة تصدر سلعا وخدمات أكثر مما تستورد، أو أن الميزان التجاري فائض، وهو ما يشير إلى فعالية شبكة التجارة بشكل عام وكفاءة الصناعة بشكل خاص. من ناحية أخرى، إذا كان الميزان التجاري سالباً، فهذا يدل على أن واردات الدولة تفوق صادراتها من المنتجات والخدمات. وهذا يشير إلى أن صادرات الدولة غير كافية بسبب انخفاض القدرة التنافسية للصادرات، مما يؤدي إلى عجز تجاري. تسعى كل دولة إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري أو على الأقل تحقيق التوازن (Deimante, 2020, 3).

2-2-1: أنواع الميزان التجاري:

يكون الميزان التجاري على نوعين هما: (Rajab, 2021: 272)

- 1- الميزان التجاري المنظور: وهو يشمل جميع العناصر والخدمات التي لها شكل مادي ملموس (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تحدث عبر الحدود الجمركية) ويسجل الإجراءات التجارية المرئية، مثل تصدير واستيراد السلع.
- 2- ميزان التجارة غير المنظورة أي الصادرات والاستيرادات من الخدمات. و عليه، ومن المهم أن نلاحظ أن الميزان التجاري لا يشمل سوى نوع واحد من المعاملات التجارية: تبادل السلع. وعلى النقيض من ذلك، فإن ميزان الخدمات، وهو المكون الثاني، يمثل المعاملات غير المرئية: الخدمات التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين والخدمات التي يقدمها غير المقيمين للمقيمين. وتندرج جميع الخدمات التي يتم تداولها بين الدول فيما يسمى بميزان الخدمات، والذي يشمل دخل العمالة، وعائدات رأس المال، والسياحة، والتأمين، والنقل.

2-3-1: المكونات الأساسية للميزان التجاري:

يتجزأ الميزان التجاري إلى مكونين أساسيين هما الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي حسب (Mukhtari & Belhaj, 2017: 7)

- 1- الميزان التجاري السلعي ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً كالصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية.
- 2- الميزان التجاري الخدمي ويتم تضمين جميع الخدمات المتداولة بين الدول في ميزان التجارة في الخدمات، والمعروف غالباً باسم ميزان التجارة غير المرئي (النقل، والسياحة، والتأمين، ودخل العمالة، وفائدة رأس المال). ويتضمن ميزان التجارة غير المنظورة من السلع الغير المنظورة وتسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات، أي أنه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل التأمين السياحة الخدمات المالية التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.
- 3- حساب التحويلات من طرف واحد: يتناول هذا الحساب المبادلات غير المدفوعة التي تتم بين الدولة والخارج. وهي إجراءات أحادية الجانب وغير متبادلة ولا تتطلب دفعاً من الدولة المستفيدة. وتعتبر التبرعات والهيايا والمساعدات وأي تحويلات أخرى غير قابلة للإرجاع، سواء كانت رسمية أو غير رسمية المنح والهبات (Basdat, 2020: 245)

1-2-4: وظائف الميزان التجاري

- 1- الصادرات: يُعرّف بأنه كل السلع والأصول الرأسمالية والخدمات التي تبيعها الدول المنتجة لها إلى المشتريين الخارجيين. وقد يكون ذلك تدفقاً للأصول الرأسمالية، أو تدفقاً للمنتجات والخدمات، أو الجزء من المنتج الوطني الذي يُباع للعالم الخارجي ولا يُستهلك محلياً، مما يشير إلى الطلب على المنتج. (Mohamed, 2016, 65) وتعد الصادرات من وظائف الميزان التجاري الذي يعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات (Kiosk, 2017, 283).
- 2- الاستيرادات: إن الاستيراد من الخارج يشمل جميع المنتجات والخدمات المستوردة من الدول المنتجة. وبالتالي، فإن السوق للمنتجات والخدمات الإقليمية سوف تقل مع ارتفاع الواردات. وبعبارة أخرى، فإن هذا يشكل عنصراً من عناصر التسرب في تدفق الدخل والإنفاق، لأنه يستلزم بيع الاقتصاد في الخارج عن طريق استبدال المنتجات المحلية بالمنتجات المستوردة من أجل تلبية جزء من الطلب الإجمالي. ونتيجة لهذا، يتم طرحه من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تسجيل تدفق المنتجات إلى داخل وخارج بلد الاستيراد في الحساب المدين.

حالة الاختلال والتوازن في الميزان التجاري:

على الرغم من أن حالة عدم التوازن في الميزان التجاري تحدث بشكل مستمر، بينما نادراً ما تتحقق حالة التوازن في الواقع، ومع ذلك فإن جميع دول العالم تحاول تحقيق في ميزانها التجاري من خلال الحد من وارداتها قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل تحقيق حالة التوازن ويمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعد أمراً غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية (Basdat, 2020: 246).

العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي والميزان التجاري:

يؤثر سعر الصرف على قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى، مما يؤثر على التجارة داخل الدولة. ونتيجة لذلك، هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف والميزان التجاري. إن انخفاض سعر الصرف يجعل استيراد السلع والخدمات من الخارج أكثر تكلفة، مما قد يرفع قيمة واردات الدولة ويؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري. وعلى العكس من ذلك، عندما يكون سعر الصرف مرتفعاً، تصبح صادرات الدولة أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، مما يعزز الصادرات ويحسن الميزان التجاري. ونتيجة لذلك، فإن أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على أداء الميزان التجاري لكل دولة هو سعر الصرف. (Victor, 2022, 185) وتعد العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من العلاقات الهامة في اقتصاد أي دولة. فالسعر الذي يتم تحديده للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة الخارجية وبالتالي على الميزان التجاري إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ستزداد تكلفة استيراد السلع والخدمات من الخارج، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وزيادة حجم التصدير، هذا بدوره يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري، إذ تزداد فائض التجارة ويتقلص عجزه وعلى الجانب المقابل وإذا زاد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ستصبح تكاليف استيراد السلع والخدمات أقل مما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات وانخفاض حجم التصدير هذا بدوره يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري، إذ يتضاءل فائض التجارة أو يتزايد عجزه وبسبب الارتباط القوي بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإن هناك عاملاً آخر يؤثر على العلاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف

وهو التقدير غير الدقيق لسعر صرف العملة المحلية. ففي حالة تجاوز سعر صرف عملة الدولة قيمتها الحقيقية، فإن المشتريين الأجانب سوف يرون السلع المحلية أكثر تكلفة، مما يقلل من طلبهم على السلع من خارج الدولة ويؤدي إلى اختلال التوازن في الميزان التجاري. (Hamoudi & Naji, 2021: 44)

المحور الثالث: الجانب العملي لقياس نموذج الدراسة

أولاً: توصيف متغيرات النموذج القياسي:

إنَّ النموذج الاقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره ثم تحليل نتائجه في مدة الدراسة ويأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4) \dots\dots\dots 1$$

إنَّ:

Y : يمثل المتغير المعتمد؛ والذي تم التعبير عنه بالميزان التجاري (فعندما تكون صادرات السلع والخدمات أكبر من استيرادات السلع والخدمات فسيكون هنالك فائض في الميزان التجاري، وعند حدوث العكس فسيكون هنالك عجز في الميزان التجاري).

X_1 : يمثل سعر الصرف الرسمي (العملة المحلية مقابل الدولار).

X_2 : يمثل معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون كنسبة مئوية سنوياً).

X_3 : يمثل إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية).

X_4 : يمثل إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

1. اختبار اعتمادية المقاطع العرضية:

يتضح من الجدول (1)، ومن خلال الاعتماد على اختبار Bisaran الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية، أن القيمة الاحصائية للاختبار قد بلغت (1.032) وعند مستوى معنوية أكبر من (5%) وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية للمتغيرات المستقلة جميعها، وعليه سوف يتم اللجوء إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن-لن وشو.

الجدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي النموذج

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	1.031881
Prob.	0.3021 ^{n.s}

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

2. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتضح من الجدول (2)، ومن خلال الاعتماد على القيم الاحتمالية لاختبار (LLC)، أن متغيرات النموذج جميعها (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) قد ظهرت غير مستقرة في المستوى، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار غير معنوية (أكبر من 5%). ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات قد أصبحت ساكنة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)I، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة لبيانات البائل لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test				
Variables	At Level		At First Difference	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
Y	-0.45155	-0.52913	-4.73242	-4.29119
prob.	0.3258 ^{n.s}	0.2984 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}
Ln(X1)	-0.67028	-0.45654	-4.42785	-4.93111
prob.	0.2513 ^{n.s}	0.3240 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}
Ln(X2)	2.18136	0.06324	-4.68952	-7.52409
prob.	0.9854 ^{n.s}	0.5252 ^{n.s}	0.0001 ^{***}	0.0000 ^{***}
Ln(X3)	-1.95494	-0.16061	-4.70021	-4.45609
prob.	0.0253 ^{**}	0.4362 ^{n.s}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}
Ln(X4)	-1.04582	0.06324	-6.02047	-5.15242
prob.	0.1478 ^{n.s}	0.0021 ^{***}	0.0000 ^{***}	0.0000 ^{***}

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.
 (*) تشير كل من (***، **، *، ^{n.s}) إلى انه معنوي وبمستوى (5%، 10%، على التوالي وغير معنوي على مستوى 1%).

3. اختبارات التكامل المشترك:

يتضح من الجدول (3)، ومن خلال إجراء اختبار بيدروني (Pedroni) للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة في دول عربية مختارة، أن القيمة الاحتمالية للإحصائيات الخمسة للاختبار (Panel rho-Statistic, Panel PP, Group ADF and Group ADF)، جاءت عند مستوى معنوية أقل (1%، 5%) على التوالي وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات النموذج في الدول العربية المختارة تتجه معاً نحو التوازن في الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
 الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

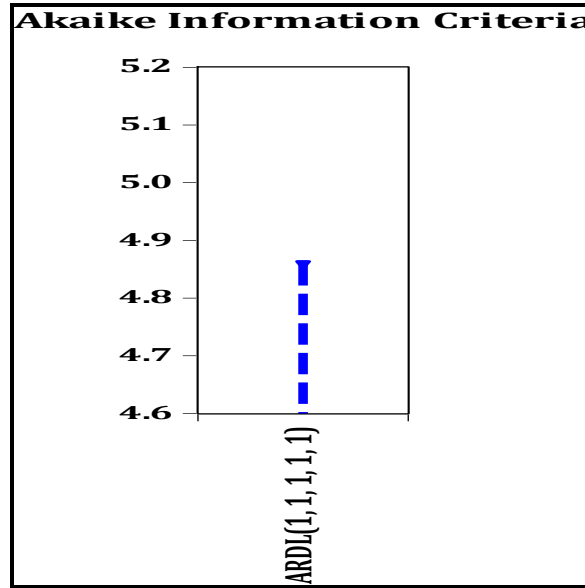
Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: Y LnX1 LnX2 LnX3 LnX4				
Included observations: 92				
Cross-sections included: 4				
Null Hypothesis: No cointegration				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.153136	0.4391 ^{n.s}	0.335625	0.3686 ^{n.s}
Panel rho-Statistic	-0.070551	0.4719 ^{n.s}	0.213826	0.5847 ^{n.s}
Panel PP-Statistic	-2.927394	0.0017 ^{***}	-2.317903	0.0102 ^{**}
Panel ADF-Statistic	-2.960036	0.0015 ^{***}	-2.819585	0.0024 ^{***}
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	0.536474	0.7042 ^{n.s}		
Group PP-Statistic	-3.030851	0.0012 ^{***}		
Group ADF-Statistic	-3.254135	0.0006 ^{***}		

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

(*) تشير كل من (***، **، *، ^{n.s}) الى انه معنوي وبمستوى (5%، 10% على التوالي وغير معنوي على مستوى 1%).

4. تحديد وقت الإبطاء الامثل:

يتضح من الشكل (1)، وحسب معيار معلومات (AIC)، أن أفضل فجوة ابطاء يمكن استخدامها لغرض تقدير النموذج هي (1) وعليه فإن النموذج الذي يعطي أفضل النتائج هو (1, 1, 1) والذي يحقق أقل قيمة للمعيار والبالغة (4.86) من بين النماذج الأخرى وكما يظهر في الشكل الآتي:



الشكل (1): وقت الإبطاء الامثل للنموذج

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

5. تقدير أنموذج البائل الحركي (Dynamic Panel ARDL):

الجدول (4): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D (Y)				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regresses (1 lag, automatic): LnX1 LnX2 LnX3 LnX4 (LnX4)				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN1	-20.30416	3.976691	-5.105793	0.0000 ***
LN2	-0.224882	0.485111	-0.463568	0.6447
LN3	-21.78975	3.900159	-5.586887	0.0000 ***
LN4	-16.87279	3.672785	-4.594004	0.0000 ***

Short Run Equation				
ECM	-0.627256	0.266368	-2.354851	0.0219 **
D(LNX1)	18.10759	9.119385	1.985615	0.0518 *
D(LNX2)	-0.256243	0.812062	-0.315546	0.7535
D(LNX3)	27.63595	12.28955	2.248735	0.0283 **
D(LNX4)	-0.380564	3.405839	-0.111739	0.9114
C	402.8064	164.9104	2.442578	0.0177 **
@TREND	1.552100	0.856074	1.813045	0.0750 *
ECM: Error Correction Model.				

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.
 (*) تشير كل من (***، **، *، ^{n.s}) الى انه معنوي وبمستوى (5%)، 10% على التوالي وغير معنوي على مستوى 1%).

يتضح من الجدول (4)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الأجل القصير والطويل للنموذج، وعليه نستنتج ما يأتي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ (ECM):

أظهرت العلاقة المقدرة أن قيمة (ECM) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية إذ بلغت (-0.627256)، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي أن اختلال التوازن للنموذج في بلدان عربية مختارة يتطلب سنة وستة أشهر تقريباً ليقترّب من التوازن في العلاقة طويلة الأجل $\left\{ \frac{1}{0.627256} = 1.59 \cong 1.6 \right\}$.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

- ❖ وجود أثر معنوي طردي لسعر الصرف، فعندما تزداد نسبة سعر الصرف بـ (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بمقدار (18.108). وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية أي أن الزيادة في سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري.
- ❖ عدم وجود أثر معنوي لمعدل التضخم في عجز الميزان التجاري؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير جاءت عند مستوى معنوي أكبر من (5%).
- ❖ وجود أثر معنوي طردي للنتائج المحلي الإجمالي، فعندما تزداد نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري بمقدار (27.636). وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري.
- ❖ عدم وجود أثر معنوي لإجمالي الإنفاق العام في عجز الميزان التجاري؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير جاءت عند مستوى معنوي أكبر من (5%).
- ❖ وجود أثر معنوي طردي للحد الثابت أو حد المقطع، فعندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوية للصفر فإن عجز الميزان التجاري سيكون بمقدار (-402.806) تقريباً.

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يأتي:

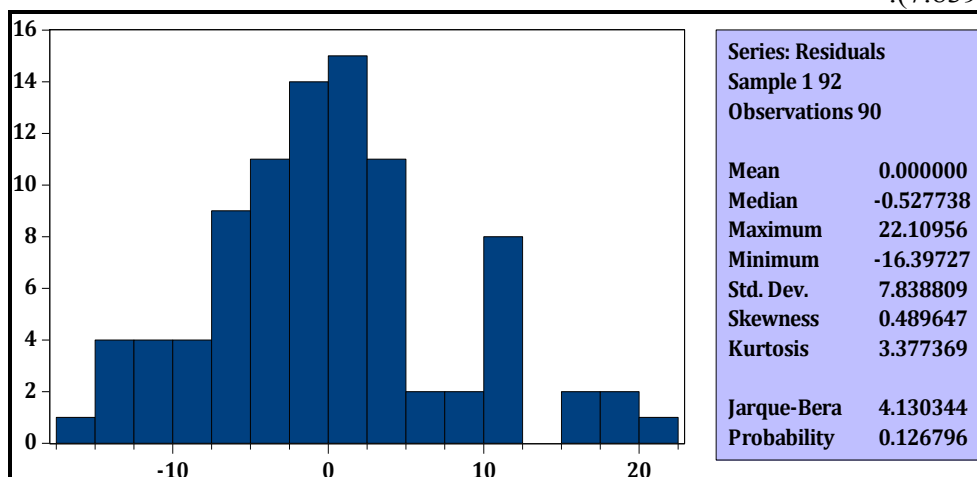
- ❖ وجود أثر معنوي عكسي لسعر الصرف، فعندما تزداد نسبة سعر الصرف بـ (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بمقدار (20.304-)، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية أي أن الزيادة في سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري.
- ❖ عدم وجود أثر معنوي لمعدل التضخم في عجز الميزان التجاري؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لمعلمة المتغير جاءت عند مستوى معنوي أكبر من (5%). وهذه النتيجة جاءت مطابقة لنتيجة الأثر في الأجل القصير.
- ❖ وجود أثر معنوي عكسي للنتائج المحلي الإجمالي، فعندما تزداد نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار (21.789-). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتيجة الأثر في الأجل القصير. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أغلب دول العينة ومنها العراق تكون حجم الاستيرادات أكبر من الصادرات.
- ❖ وجود أثر معنوي عكسي لإجمالي الإنفاق العام، فعندما تزداد نسبة الإنفاق العام بـ (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار (16.873-). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لنتيجة الأثر في الأجل القصير. وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

6. اختبار ما بعد تقدير النموذج:

❖ اختبارات جودة النموذج:

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

يتضح من الشكل (2)، أن قيمة الاختبار الاحصائية قد جاءت غير معنوية، إذ بلغت (4.130) وعليه نقبل فرضية العدم والتي تشير إلى أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر بمتوسط مساوٍ للصفر وبانحراف معياري تبلغ نسبته (7.839).



الشكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

✓ اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتضح من الجدول (5)، أن قيمة الاختبار الاحصائية قد جاءت غير معنوية، إذ بلغت (1.598) وعليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج المقدر يتمتع بثبات التباين.

جدول (5): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test by Breusch-Pagan&Godfrey			
F- Statist.	1.598461	Prob. F (8,10)	0.2698 ^{n.s}
Obs.*R- Squared	3.265841	Prob. Chi- Square (8)	0.8624

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

✓ اختبار التعدد الخطي بين متغيرات النموذج:

يتضح من الجدول (6)، أن جميع عوامل التضخم المركزية لاختبار عامل تضخم التباين جاءت أقل من (10) مما يعني أن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة التعددية الخطية. الجدول (6): اختبار التعدد الخطي لمتغيرات النموذج المقدر

Variance Inflation Factors			
Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
LN1	0.127973	3.332898	1.147417
LN2	0.766771	3.646444	1.001319
LN3	1.327762	1194.842	1.228706
LN4	6.352010	108.4773	1.178034
C	755.9316	1057.435	NA

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات والمقترحات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن عرضها كالآتي:

أولاً: الاستنتاجات

1. وجود أثر معنوي طردي لسعر الصرف في عجز الميزان التجاري في الاجل القصير وأثر عكسي في الاجل الطويل
2. وجود أثر معنوي طردي للناتج المحلي الإجمالي على عجز الميزان التجاري في الاجل القصير وأثر عكسي في الاجل الطويل
3. وجود أثر معنوي عكسي لإجمالي الإنفاق العام في الاجل الطويل على عجز الميزان التجاري وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.
4. من خلال النتائج أثبتت الفرضية التي تنص على سيؤدي التخفيض طويل الأمد في سعر صرف الدينار العراقي وأسعار العملات للدول العربية المختارة الى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات.
5. يُعدُّ سعر الصرف من الادوات المهمة في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي بحكم التبادل المالي بين الدول وقد شهد سعر الصرف استقراراً في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة وقد يعود السبب في ذلك الى ان الاجراءات العديدة التي اتبعها البنك المركزي العراقي لتحقيق هذا الاستقرار اذ بدأت تُعيد الثقة بقيمة الدينار العراقي كمخزن للقيمة والذي بدوره ينعكس بصورة إيجابية على جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق.

6. سعر الصرف يتحدد كما يحدد سعر اي منتج بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق عندما يكون المعروض من العملة المحلية في العراق والدول العربية المختارة اكبر من الطلب عليه او العكس، فانه ينتج تذبذب في سعر الصرف بسبب ضعف الموارد فيها مقارنة بالدولار.

7. كما أظهرت الدراسة أن الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة بعض القيود المفروضة على الاستيرادات، بالإضافة الى الحد من الاستيرادات الغير متاحة.

ثانياً: المقترحات

1- وجود اجراءات قانونية للسيطرة على سعر الصرف والمنافذ التي تتعهد ببيعه وشرائه يهدف دعم الناتج المحلي الاجمالي عن طريق دخول العملة الاجنبية الى اقتصادات الدول العربية ومنها العراق.

2- ينبغي ان يشهد الاقتصاد نوعاً من الاستقرار النقدي. العمل على تقليل الفجوة بين السعر الموازي والسعر الرسمي لسعر الصرف وذلك لان هذا الاجراء قد يعمل على تعزيز الثقة بالتعاملات المصرفية في الاقتصاد العراقي والدول المختارة، وجذب العملة داخل المصارف وتقليص العملة في التداول.

3- العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة لتنمية الصادرات وتخفيض فاتورة الاستيراد بما سيعزز قيمة العملة المحلية ويعيد توازن الميزان التجاري إلى مساره الصحيح.

4- وضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والاستيرادات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات النهائية، وذلك من خلال تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وإرساء دعائم اقتصاد حقيقي يتكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تساهم في إيجاد مصادر دخل أخرى.

Sources

- 1- Abd, Muhannad khamis & Alhamdany, Saad Noori & Abd, Nazim Abdullah (2023), Analyzing of the Impact of the Exchange Rate on the Trade Balance in the Iraqi Economy for the period (2004-2020), Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 15(46).
- 2- Abdullah, Yassin Othman, 2023, The effects of foreign exchange rate shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2021), Iraqi Journal of Economic Sciences, Year Twenty-One, Issue 77.
- 3- Al-Azzawi, Ali Faris Manea, 2017, The impact of changes in the dollar exchange rate on Iraq's foreign trade for the period (2005-2015) An analytical study, Master's thesis, Faculty of Administration and Economics, Tikrit University, Iraq.
- 4- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- 5- Al-Jumaili, Sami Hamid Abbas and Al-Maamouri, Ihab Raad Nisan Najm, 2022, The relationship between monetary policy and especially the impact of the Iraqi dinar exchange rate on some indicators of

- economic development in Iraq for the period (2003-2018), Journal of the College of Baghdad for Economic Sciences, University, Issue 69.
- 6- Al-Shabib, Duraid Kamel, 2011, International Finance, Al-Yazouri, Amman, Jordan. Central Bank of Nigeria, 2021, Understanding Monetary Policy Series No 8, Exchange rate Management in Nigeria.
 - 7- Bouqta, Amira, 2018, The impact of exchange rate fluctuations on the balance of payments, an analytical study of the case of Algeria 2000-2016, Master's degree in Economics, Monetary and Banking specialization, Department of Economics, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of Mohamed Seddik Ben Yahia-Jijel-, Algeria.
 - 8- Bouqta, Amira, 2018, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Balance of Payments, An Analytical Study of the Case of Algeria 2000-2016, Master's Degree in Economics, Monetary and Banking Specialization, Department of Economics, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of Mohamed Seddik Ben Yahia-Jijel-, Algeria.
 - 9- Central Bank of Nigeria, 2021, Understanding Monetary Policy Series No. 8, Exchange rate Management in Nigeria.
 - 10- Chaboud, Alain & Dagfinn & Vladyslav Sushko, 2023, The Foreign Exchange Market, BIS Working Papers No 1094, Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements 2023. All rights reserved. Brief excerpts may be reproduced or translated provided the source is stated.
 - 11- Deimante Blavasciunaite 2020 Article Trade Balance Effects on Economic Growth Lina Garsviene and Kristina Mohamed Nur, Graduate faculty of Economis, SIMD, 2016, Determinants of Trade Balance in Somalia: Regression Analysis using Time Series Data Olugbenga onafowora, 2020, Exchange rate and trade balance in east asia: ?is there a J-cury, esusquehanna university
 - 12- Farih, Jawad Shaker, 2024, Measuring and analyzing the impact of exchange rate fluctuations on the balance of payments, an applied study on the Iraqi economy for the period (2004-2021), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 6, Issue 1
 - 13- Karmish, Anwar and Maarouf, Abeer, 2017, Exchange risk management techniques at the level of the economic institution, a case study: SOMIPHOS institution - Tebessa branch -, a memorandum to complete the requirements for an academic master's degree, Department of Financial Sciences and Accounting, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, University of Arab Tebessa - Tebessa-, Algeria.

- 14- Kishk, Maryam Abdul Wahid, 2017, Reducing the exchange rate and its impact on the Egyptian trade balance, Lecturer of Economics - Girls' Commerce - Al-Azhar University, Scientific Journal of the Faculties of Commerce Sector, Azhar University, Issue Seventeen.
- 15- Kitan, Hussein Ali, 2017, Measuring and analyzing the impact of money supply on inflation and foreign exchange rate in the Iraqi economy for the period (1991-2014), Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences.
- 16- Makhiche, Ahab, 2019, The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance, a case study - Algeria -, a thesis submitted for a master's degree, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, University of Mohamed Boudiaf - M'sila.
- 17- Makhiche, Ahab, 2019, The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance, a case study - Algeria -, a thesis submitted for a master's degree, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, University of Mohamed Boudiaf - M'Sila.
1. Basdat Karima, 2020, A quantitative study of the causes of the imbalance in the balance of payments in Algeria, Journal of Finance and Markets.
- 18- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
- 19- Rajab, Jihad Ahmed, 2021, Dynamics of the Egyptian trade balance during the period (1960-2018) using joint integration and error correction vector to obtain a master's degree, Department of Statistics, Jordan.
- 20- Saud, Diaa Hussein, 2023, Analysis of the path of exchange rates and their impact on the trade balance in the Iraqi economy for the period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 5, Issue 4.
- 21- Sayed Abed, Mohamed, 2010, International Trade, Al-Isha'a Technical Press, Egypt
- 22- Sedat Karima, 2020, A standard study of the causes of the imbalance in the balance of payments in Algeria, Journal of Finance and Markets.
- 23- Sirin, Labqa and Abdel Nasser, Al-Ashi, 2019, The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in Algeria during the period (1990-2016), Master's thesis, Mohamed Boudiaf University, Faculty of Economics, Algeria.
- 24- Sobhi, Maher Majed and Awad, Khaled Rokan, 2023, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Trade Balance in Iraq for the Period

- (2004-2020), Iraqi Journal of Economic Sciences, Twenty-First Year, Issue 78.
- 25- Subhi, Maher Majed and Awad, Khaled Rokan, 2022, Exchange rate fluctuations and their impact on the trade balance in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 3, Issue 6. Ali, Zeina Tariq, 2022, The impact of exchange rate fluctuations on some economic variables in Iraq for the period (2005-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 2, Issue 1.
 - 26- Taha, Israa Abdelkader Ahmed, 2017, The Impact of Exchange Rate Fluctuations and Some Economic Variables on a Number of Financial Market Indicators for a Sample of Arab Countries for the Period (1990-2012), Master's Thesis, Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.
 - 27- Taha, Zeina Kamal and Abdullah, Ahmed Abbas, 2023, The role of exchange rate changes in analyzing monetary policy variables in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 4, Issue 5.
 - 28- THAHARA, Abubucker FATHIMA & RINOSHA, Kalideen FATHIMA & SHIFANIYA, Abdul Jawahir FATHIMA 2021, The Relationship between Exchange Rate and Trade Balance: Empirical Evidence from Sri Lanka Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 5 (2021) 0037–0041 37 Print ISSN: 2288-4637 / Online ISSN 2288-4645 doi:10.13106/jafeb.2021.vol8.no5.0037
 - 29- Wali, Sabreen Adnan and Kazem, Iman Alaa, 2020, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq, a Case Study for the Period (2004-2018), Hammurabi Journal, Issue 35, Year 8.
 - 30- Yaqoub, Jamal and Darwish, Ammar, 2013, The exchange rate and its determinants in Algeria for the period (1988-2010), a thesis to complete the requirements for a bachelor's degree, specializing in quantitative economics, Department of Economics, Faculty of Economics, Management Sciences and Business Sciences, University of Kasdi Merbah, Ouargla, Algeria.
 - 31- Yara, Samir Abdul Sahib, 2018, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Value of the Financial Market Index "An Analytical Study in the Iraqi Stock Exchange", Iraqi Journal of Economic Sciences, Year 16, Issue 58.

ملحق (1): البيانات السنوية لمتغيرات النموذج في العراق للمدة (2000-2022)

السنوات	العجز والفائض في الميزان التجاري	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	إجمالي الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	26.071	2002.403	4.979	48,364,250,944	6.985
2001	3.767	2002.405	16.374	36,176,430,129	7.01
2002	21.378	2002.373	19.137	32,928,454,672	8.139
2003	0.551	3033.15	33.616	21,921,569,479	31.2
2004	-7.692	1453.417	26.962	36,627,901,762	91.45
2005	-7.047	1472	36.959	49,954,890,353	63.205
2006	12.413	1467.417	53.231	65,140,147,197	50.329
2007	17.707	1254.567	-10.067	88,837,055,195	46.122
2008	19.601	1193.083	12.663	131,614,433,712	57.254
2009	0.113	1170	6.874	111,657,581,662	58.932
2010	5.336	1170	2.878	138,516,722,650	49.575
2011	16.664	1170	5.801	185,749,664,444	43.369
2012	15.408	1166.167	6.089	218,002,481,738	42.892
2013	11.917	1166	1.879	234,637,675,129	48.249
2014	8.901	1166	2.236	228,415,656,175	43.783
2015	-0.563	1167.333	1.393	166,774,104,959	43.442
2016	1.629	1182	0.557	166,602,488,748	40.743
2017	8.051	1184	0.184	187,217,660,051	34.658
2018	15.803	1182.75	0.367	227,367,469,034	31.75
2019	7.114	1182	-0.199	233,636,097,800	35.635
2020	-2.242	1192	0.574	180,924,091,443	48.269
2021	13.267	1450	6.042	207,691,599,310	44.625
2022	6.046	1450	4.995	264,182,173,793	41.335

Sources:

- World Bank, 2022, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2022, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.
- البنك المركزي العراقي، البيانات الاقتصادية والاحصائية للسنوات (2000-2022)، القطاع المالي والنقدي، بغداد، العراق.

ملحق (2): البيانات السنوية لمتغيرات النموذج في الجزائر للمدة (2000-2022)

السنوات	العجز والفائض في الميزان التجاري	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	إجمالي الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	21.281	75.259	0.339	54,790,398,570	28.571
2001	14.672	77.215	4.226	54,744,697,926	31.251
2002	9.875	79.682	1.418	56,760,355,865	34.285
2003	14.373	77.395	4.269	67,863,850,334	32.202
2004	14.405	72.061	3.962	85,332,581,189	30.765
2005	23.132	73.276	1.382	103,198,212,443	27.108
2006	26.891	72.647	2.311	117,027,280,155	28.853
2007	22.198	69.292	3.679	134,977,082,624	33.236
2008	19.262	64.583	4.859	171,000,699,877	37.95
2009	-0.581	72.647	5.737	137,211,003,662	42.6
2010	7.022	74.386	3.911	161,207,307,027	37.251
2011	10.102	72.938	4.524	200,013,098,817	40.123
2012	8.376	77.536	8.891	209,059,080,929	43.543
2013	2.809	79.368	3.254	209,755,003,251	36.186
2014	-1.439	80.579	2.917	213,809,979,836	40.606
2015	-13.352	100.691	4.784	165,979,224,866	45.811
2016	-14.181	109.443	6.398	160,034,212,126	41.665
2017	-10.057	110.973	5.591	170,096,988,532	39.205
2018	-6.343	116.594	4.27	174,910,684,782	38.166
2019	-6.381	119.354	1.952	171,760,275,467	38.241
2020	-10.391	126.777	2.415	145,743,542,983	39.639
2021	0.274	135.064	7.226	163,472,387,987	39.146
2022	11.628	141.995	9.266	194,998,449,769	36.896

Sources:

- World Bank, 2022, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2022, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

ملحق (3): البيانات السنوية لمتغيرات النموذج في مصر للمدة (2000-2022)

السنوات	العجز والفائض في الميزان التجاري	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	إجمالي الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	-6.616	3.472	2.684	99,838,543,960	25.992
2001	-4.851	3.973	2.269	96,684,636,119	27.862
2002	-4.355	4.499	2.737	85,146,067,416	30.924
2003	-2.587	5.851	4.508	80,288,461,538	30.638
2004	-1.36	6.196	11.271	78,782,467,532	30.118
2005	-2.266	5.779	4.869	89,600,665,557	30.31
2006	-1.619	5.733	7.645	107,426,086,957	34.54
2007	-4.578	5.635	9.319	130,437,828,371	31.261
2008	-5.595	5.433	18.317	162,818,181,818	32.689
2009	-6.64	5.545	11.763	189,147,005,445	32.526
2010	-5.238	5.622	11.265	218,983,666,062	31.358
2011	-4.121	5.933	10.065	235,989,672,978	30.549
2012	-7.918	6.056	7.112	279,116,666,667	30.836
2013	-6.337	6.87	9.47	288,434,108,527	34.62
2014	-8.432	7.078	10.07	305,595,408,895	35.674
2015	-8.478	7.691	10.37	329,366,576,819	32.964
2016	-9.556	10.025	13.814	332,441,717,791	32.734
2017	-12.804	17.783	29.507	248,362,771,739	32.19
2018	-9.942	17.767	14.401	262,588,632,527	30.107
2019	-7.836	16.771	9.153	318,678,815,490	27.529
2020	-7.181	15.759	5.045	383,817,841,547	26.648
2021	-8.735	15.645	5.214	424,671,765,456	28.054
2022	-6.809	19.16	13.896	476,747,720,365	25.371

Sources:

- World Bank, 2022, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2022, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.

ملحق (3): البيانات السنوية لمتغيرات النموذج في تونس للمدة (2000-2022)

السنوات	العجز والفائض في الميزان التجاري	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	إجمالي الإنفاق العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
2000	-3.179	1.371	2.962	21,473,528,161	25.22
2001	-3.919	1.439	1.983	22,065,832,449	25.162
2002	-3.773	1.422	2.721	23,141,616,605	25.305
2003	-3.423	1.288	2.713	27,453,902,261	24.622
2004	-2.529	1.245	3.632	31,183,885,241	24.147
2005	-0.387	1.297	2.018	32,272,186,695	24.166
2006	-1.884	1.331	3.225	34,376,664,601	23.971
2007	-1.903	1.281	2.967	38,915,353,867	24.46
2008	-3.038	1.232	4.345	44,859,439,902	24.829
2009	-2.937	1.35	3.665	43,455,740,497	25.843
2010	-4.232	1.431	3.339	46,206,091,938	25.173
2011	-7.997	1.408	3.24	48,123,325,825	29.295
2012	-9.725	1.562	4.612	47,311,401,813	29.776
2013	-9.176	1.625	5.316	48,685,446,414	32.418
2014	-10.212	1.698	4.626	50,271,812,921	29.221
2015	-10.449	1.962	4.437	45,779,494,042	29.101
2016	-10.502	2.148	3.629	44,360,072,680	28.88
2017	-12.368	2.419	5.309	42,163,530,591	30.429
2018	-12.9	2.647	7.308	42,686,580,021	30.787
2019	-10.043	2.934	6.72	41,905,540,184	31.898
2020	-8.151	2.812	5.634	42,538,289,933	33.108
2021	-9.209	2.794	5.706	46,687,293,140	31.732
2022	-12.014	3.104	8.306	46,303,552,449	31.268

Sources:

- World Bank, 2022, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA.
- International Monetary Fund, 2022, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.